جنسيتي

حق لي ولأسرتي

مشروع "قانون إستعادة الجنسية اللبنانية للمتحدرين من أصل لبناني" يكرس مجددا حرمان النساء اللبنانيات من حقهن بالمواطنة كاملة

ترددت في وسائل الاعلام مؤخراً، نية رئيس مجلس النواب، نبيه بري، ادراج مشروع قانون استعادة الجنسية اللبنانية للمتحدرين في المهجر على جدول اعمال الهيئة التشريعية لمجلس النواب، ليصار الى اقراره في اقرب فرصة، بعد البت بمشروع سلسلة الرتب والرواتب، علماً ان الرئيس بري دعا إلى جلسة للجان المشتركة، يوم غد الثلاثاء في 13 أيار، وذلك لدراسة المشروع وتحديد شروط استعادة الجنسية.

وعليه، تعلن **حملة جنسيتي حق لي ولاسرتي** واللبنانيات المعنيات، عن رفضها لمثل تلك الخطوة، اولاً انطلاقا من اولوية حصول النساء اللبنانيات المقيمات في لبنان على حقوقهن في المواطنة الكاملة قبل المتحدرين في المهجر، وثانياً لتكريس مشروع القانون المقترح نكران مبدأ حق النساء في منح الجنسية لاولادهن وازواجهن اسوة بالرجال.

وفي رفضها لمشروع القانون، تشير الحملة الى البند الذي يحصر الحق باسترداد الجنسية بالرجال، بصرف النظر عن بنود المشروع الاخرى التي سنتطرق اليها بالتفصيل في مناسبة اخرى. وفي هذا الاطار، نذكر بالخطوة المستهجنة التي اقدم عليها مجلس الوزراء بتاريخ 12 كانون الاول 2011، عندما وافق بالاجماع، على مشروع القانون، معدلاً فقرة واحدة وهي التي كانت تسمح للنساء باسترداد الجنسية، بحجة مراعاة قانون الجنسية الساري المفعول. (الفقرة الاولى من المادة الاولى:1- إذا كان متواجدا هو أو احد أصوله أو أقاربه لأبيه حتى الدرجة الرابعة على الأراضي اللبنانية كما يبيّنه إحصاء العام 1921 لدى وزارة الداخلية والبلديات والسجلات العائدة له ولا سيما سجل المهاجرين.)

أخيراً، تدعو الحملة اعضاء مجلس النواب الكرام الحريصين والحريصات على الحق في المواطنة وعلى والمساواة بين النساء والرجال، الى رفض المشروع المقترح جملة وتفصيلا في حال طرحه للمناقشة في الهيئة العامة، وطلب اعادة النظر فيه اذا لم يحقق المساواة القانونية الكاملة بين اللبنانيين واللبنانيات في مجال منح الجنسية او استردادها.

جنسيتي حق لي ولأسرتي

12 أيار 2014

لمزيد من المعلومات والاستفسارات يمكنكم/ن الاتصال على الأرقام التالية :

01/423659 – 01/611079 – 01/616751